OBSERVATOIRE
pour la Défense du Droit à la Différence en Tunisie

NEWSLETTER

AVRIL 2024

LES ACTIVITÉS O3DT

2 AVRIL

Octroi d'une subvention pour
réalisation de quatre vidéos de sensibilisation
sur le Handicap

13 ET 27 AVRIL

Deux ateliers de plaidoyer

19-21 AVRIL

Festival de la différence

un 3ème edition
de festival de la différence
qui s'est déroulé, du 19 au 21 avril
à Bizerte
Vous pouvez consulter notre chaîne
youtube pour regarder les vidéos
projectées lors du festival et la
vidéo récapitulative du festival

RÉUNIONS D'IDENTIFICATION

Association Voix du Sourd de Tunisie (A.V.S.T) et LTDH Mahdia
rejoignent l'observatoire

AVST
جمعية صوت الأصم التونسية
Association Voix du Sourd de Tunisie

الرابطة التونسية للدفاع
على حقوق الإنسان
فرع المهدية

LES ACTIVITÉS DES ASSOCIATIONS COMPOSANTES DE L'O3DT

جمعية إفـريـقـيّـــــــة ASSOCIATION IFRIQIYA

بعد مناظرات ديسمبر 2023 , قام الفريق الفائز بمسابقة

CLIMATE CHANGE DEBATES

بتحضير 3 ورقات سياسات عامة من اجل تحقيق العدالة المناخية

إقرأ المزيد

دورات تدريبية في إطار مشروع نوادي التربية على المواطنة
نيلسون مانديلا " المنظمة من قبل الجمعية التونسية
ASSOCIATION TUNISIENNE AWLEDNA بالشراكة مع YALD
أولادنا
جمعية سفراء الشباب من أجل تنمية محلية
حيث اقيمت دورة حول ادارة الضغط النفسي
إقرأ المزيد

ملتقي علمي حول التنمية و المساءلة الإجتماعية

انتظم بجرجيس يومي 20 و 21 أفريل.

جمعية شباب سيدي حسين تشارك في التجمع الشبابي الدولي YOUTH BLAST لمجموعة الأمم المتحدة الرئيسة للاطفال و الشباب بمبنى صندق الأمم المتحدة للسكان علي هامش منتدى الشباب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية

عقدت منظمة التلاقي ورشة تدريبية بعنوان

الحرية الدينية والمناصرة

و التي نفذت أيام 26 و27 و 28 جانفي 2024 بجربة

بإشراف المكونين سرين بن سعد وراشد بن احمد

حلقة نقاش : المجتمع المدني و الدولة أي مستقبل للعلاقة ؟

وسط رؤية - Amid Vision

انطلاق حملة توعوية للدفاع عن حق الأشخاص ذوي-ذوات الإعاقة في الإعلام و المعلومة

الإعلام من حقي

COMMUNIQUES DE PRESSE

05 افريل 2024

بعد مرور سنة على بداية الأزمة:
استمرار الانتهاكات ضد المهاجرين والمهاجرات في تونس

يجب أن نتصدى على وجه السرعة للانتهاكات الممنهجة وحملات كراهية الأجانب ضد المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في تونس. يسلط بياننا المشترك، الذي أيدته العديد من المنظمات والجمعيات، الضوء على الوضع المقلق ويدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان هذه.

بعد مرور أكثر من سنة على بلاغ رئاسة الجمهورية إثر اجتماع مجلس الأمن القومي والذي ربط تواجد المهاجرات والمهاجرين ب "ترتيب اجراميّ تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديمغرافيّة لتونس" لا تزال الانتهاكات الممنهجة والحملات العنصرية التي تستهدف المهاجرات والمهاجرين من جنوب الصحراء في تونس مستمرة وكأن هذه التصريحات مثلت تأشيرة للسماح للمؤسسات والسلطات بممارسة الكراهية الموجهة للأجانب والعنصرية المؤسساتية،
ولئن لم تنفكّ سياسات الحكومات المتعاقبة عن الانصياع لمحاولات الاتحاد الاوروبي بتصدير حدوده وذلك عبر تركيز كل الجهود الأمنية المتعلقة بحراسة الحدود بكل عنف ووحشية في دول جنوب المتوسط، وذلك في إطار عملية مناولة تُصرف من خلالها مساعدات مالية وهبات وقروض لدول الجنوب مقابل لعب دور حرس الحدود. وقد تم تفعيل هاته الإجراءات في إطار اتفاقيات مع عدد متزايد من دول الجوار الأوروبي لا تحترم أساسيات "الشراكة" التي توجب عليها ان تكون متكافئة ضمن علاقة متوازنة بين دول الشمال والجنوب،

ففضلا عن اعتراض المهاجرين والمهاجرات في المياه الاقليمية لتونس فان القوات الامنية التونسية مصرة ايضا على

ترصدهم برا، اذ لم تكتفي قوات الامن بنقل المهاجرين والمهاجرات تعسفيا دون اي موجب قانوني ودون اي استراتيجية واضحة ودون ايلاء اي اهتمام للوضعية الانسانية وللاتفاقيات الدولية الممضية عليها، بل انها ساهمت ايضا في استمرار هذه المعاناة في عدة مناطق من الجمهورية أين خيرت قوات الامن دفع المهاجرين الى مناطق معينة في العراء، منها العامرة و الجدارية والقصرين، حيث تطورت الاوضاع الى ورود مشاهد مقلقة و مفزعة، فلا ننسى العواقب الكارثية لعملية التهجير القسري للمهاجرين والمهاجرات من قبل السلطات التونسية إلى الحدود الليبية التونسية في صيف 2023 والذي أسفر عن معاناة العشرات منهم جراء شدة الحرارة والعطش علاوة على وجود شهادات متواترة لوفاة عدد منهم في ظل استحالة وصول المساعدات اليهم بسبب تواجدهم في المنطقة العازلة على الحدود التونسية الليبية ، ناهيك عن الكوارث الطبية والانسانية التي تلحق كل المهاجرين والمهاجرات من القارة الافريقية خاصة في ولاية صفاقس والتي خيّرت السلطات معالجتها وفق مقاربة امنية بحتة دون ايلاء اية اهمية للجانب الانساني للمسألة ،

إقرأ البيان كاملا

Association Tunisienne de Défense des Libertés Individuelles
www.adlitn.org

تونس في 24 أفريل 2024

الافراج وجوبي بموجب القانون

يتحتّم على قاضي التّحقيق أو دائرة الاتهام حسب الأحوال الافراج

إقرأ البيان كاملا

تقاطع جمعية

تونس في 30 أفريل 2024

تتابع جمعية تقاطع الوضعية الحالية للمعتقلين السياسيين فيما عرف إعلاميا بقضية التآمر، والذي كان من المفترض الإفراج عنهم وجوبيا منذ انتهاء المدة القصوى للإيقاف التحفظي، ما يجعل منهم الأن محتجزين قسريا، دون أي وجه حق في انتهاك صارخ لحقوقهم خاصة الحق في المحاكمة العادلة، وعلى إثر ذلك أعلن السياسي جوهر بن مبارك منذ 7 أيام دخوله في إضراب جوع وحشي. تسبب في تدهور حالته الصحية، حسب ما جاء في تصريح شقيقته المحامية دليلة مصدق مبارك والتي عبرت فيه عن الأوجاع التي لحقته في عطلة نهاية الأسبوع وعدم توفير الرعاية الطبية له

إقرأ البيان كاملا

دمج
Damj
دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة
Damj, l'association tunisienne pour la justice et l'égalité

بيان

دولة تمتهن الترهيب

تصر وزارة الداخلية و أعوانها على ترهيب و هرسلة مناضلات و مناضلي + دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة و خاصة المنتمين.ات + لمكتب النشاطات بصفاقس، و تندرج هذه الاعمال الانتقامية في إطار سلسلة كاملة من الاستهداف الذي انطلقت منذ 17 جويلية 2023 عبر هواتف الجمعية من قبل فرق امنية متعددة لفترة طويلة وفضلا عن سطو أعوان وزارة الداخلية على صلاحيات ادراة الجمعيات برئاسة الحكومة وتنصيب أنفسهم كمراقبين على عمل الجمعيات و تشويه الجمعية عبر نشر أخبار زائفة من قبيل أن الجمعية غير قانونية و نشاطاتها غير مرخص لها.

افتتحت وزارة الداخلية سنة 2024 بحملة عشوائية من الايقافات ضد مجتمع الميم عين على أساس فصول تتعلق بالأخلاق الحميدة و التجاهر بما ينافي الحياء بالاضافة الى تهم هضم جانب الموظف العمومي تلتها مداهمة مكتب نشاطات الجمعية بصفاقس في 27 فيفري 2024 من قبل 3 أعوان شرطة بزي مدني محاولين خلع بابه بقضيب معدني و تعرضت مناضلة الجمعية و منسقة مكتبها في صفاقس ميرا بن صالح خلال هذا الحادث بعد فتحها باب المكتب الى الاعتداء المادي و اللفظي و تهديدها بايقافها من قبل اعوان الشرطة المطالبين بالدخول دون أي وثيقة قضائية تقنن عملية المداهمة مرفوقا التعسف في استعمال القوة بعد ان رفضت ميرا مدهم بأي وثيقة خاصة بالجمعية او حتى هويتها نظرا لكونهم بالزي المدني و لا مبرر قانوني لحضورهم ولم تنتهي المهزلة هنا بل تحولوا بعد ذلك الى هرسلة الجيران حول أنشطة الجمعية والتشهير بالمنتمين.ات + إليها ، وفي حين تنقل المحامين.ات على عين المكان قصد تحرير شكايات في الغرض تقبر كغيرها من الشكايات في سياق نفس السياسة الممنهجة التي تعتمدها الدولة في التغاضي و التغطية على أعوان وزارة الداخلية للإفلات من العقاب في كل مرة حين يتعلق الامر بإحالة أحد أعوانها على القضاء ، تواصلت حملة على المناضلة ميرا من قبل قوات الأمن، حيث ازداد وجود الشرطة في محيط و امام مكتب النشاطات بصفاقس و عبر فحص هويتها يوميًا

دمج
Damj
دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة
Damj, l'association tunisienne pour la justice et l'égalité

تطورت الاوضاع الخطيرة هذه المرة يوم السبت 20 افريل 2024 بعد انطلاق المسار القانوني و سماع ميرا كمتضررة في إحدى الشكايات المقدمة التي تشمل مواطن و عون أمن كطرف مشتكى بيه , اقدام بعدها مجموعة من الانفار المتحصنين بالأمن ، الى التحول الى منازل ميرا و اقتحامه و توريعها صحبة عائلتها وجيران وذلك فجر نفس يوم السماعات متسلحين مع مجموعة كبيرة من المنحرفين بالسكاكين والسواطير والعصي ورغم الاتصالات العديدة لاستنجاد بمركز الأمن البستان التابع للمرجع الترابي للحي تجنبا لكارثة إلا أنه رفض القيام بواجب الانجاد القانوني مما يجعلنا شبه جازمين بسبق التنسيق و توفير الحماية للقيام بهذه الجريمة الشنعاء .

و عليه فانه يهم جمعية دمج للعدالة والمساواة ان تعبر على ما يلي :

- مساندتها المطلقة و اللامشروطة لكل مناضليها و مناضلاتها في كل ربوع البلاد للحملات التي تطالهم و على رأسهم الناشطة ميرا بن صالح .
- تحميلها لوزارة الداخلية و وزير الداخلية رأسا مسؤولية حماية الجمعية بمنتسبيها و مقراتها و تدعو مرة اخرى التفقدية العامة بالوزارة و سلطة الاشراف الى التفاعل مع مجموع الشكايات المحالة على انظارها من قبل الجمعية منذ اوت 2023 وصولا الى افريل 2024 و فتح بحث اداري ضد الاعوان المسؤولين عن حملة الهرسلة و التهديد و الترهيب التي تطالنا .
- دعوتها للسلطات القضائية الى النظر بجدية في الشكايات المقدمة ضد الاعوان والمواطنين الضالعين في هذه الحملات والجرائم وقيام بدورها الدستوري و القانوني في حماية الحقوق و الحريات.
- دعوتها الى ميكانزمات الامم المتحدة و المقررين الخاصين و المستقلين الى التسريع في اجراءات مراسلة الدولة التونسية و نشر الإجابات و التعليلات للعموم
- تطلق نداء عاجل لكل شركائها والقوى الحية للوقوف سدا منيعا أمام كل محاولات الترهيب والتضييق على الفضاء المدني وخنق كل أسس العمل النضالي الميداني

عن رئيسة دمج الجمعية التونسية للعدالة والمساواة

فاطمة الزهراء لطيفي